الانتخابات المحلية «الإسرائيلية» في الجولان المحتل والقانون الدولي

المستشار رشيد موعد

بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠١٧ أصدرت سلطات الاحتلال الصهيوني قراراً يقضي بإجراء انتخابات للمجالس المحلية في الجولان العربي المحتل ولاسيما في قرى مجدل شمس ومسعدة وعين قينية، وبقعاثا.
يهدف هذا القرار إلى محاولة زرع الفتنة، وتفتيت المجتمع العربي تحت الاحتلال، وإشغاله بنزاعات داخلية، ليسهل على سلطات الاحتلال تمرير مشاريعها التهويدية، فالوحدة الوطنية لإخوتنا العرب في الأراضي المحتلة هي الضامن الوحيد للحفاظ على منجزات هذا المجتمع وهويته الوطنية السورية، ومن يقبل التعاطي مع هذا القرار، يكن خارجاً على الإجماع الوطني لأهلنا لأن الجولان جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، والقرار بطبيعته القانونية باطل وغير شرعي، ولا يعتد به ولا في نتائجه، وعلى مجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة القيام بدورها المنوط بها للتصدي له، وإلزام الكيان الصهيوني بالتراجع عنه.
تهدف سلطات الاحتلال من هذا الإجراء، التمهيد لتهويد الجولان المحتل وسلخه عن وطنه الأم، لكن أهلنا في بقعاثا ومجدل شمس وعين قينية ومسعدة يتصدون لهذا القرار وسيسقطونه مثلما أسقطوا غيره من القرارات، وسيواصلون وقوفهم بوجه الممارسات القمعية والعدوانية التي تمارس بحقهم.
لم تكتف «إسرائيل» بدعمها المعلن والمكشوف للمجموعات الإرهابية المسلحة، خلافاً لكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة في سورية والتي قامت حكومة الجمهورية العربية السورية بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن بها، بل عمدت إلى إصدار قرارات جديدة تتعلق بنية «إسرائيل» إجراء انتخابات لما يسمى «المجالس المحلية» في قرى الجولان السوري المحتل وفق القانون الإسرائيلي.
التوجهات العنصرية الصهيونية، هذه، لم تأت مفاجئة لأهلنا هناك، ولا للشعب العربي السوري ولا لحكومته، لأن استثمار السلطات الصهيونية للأزمة في سورية عن طريق الدعم الذي تقدمه للمجموعات الإرهابية المسلحة كان واضحاً منذ بداية الأحداث الدموية التي شهدتها سورية طوال السنوات السبع الماضية.
لقد رفض المواطنون العرب السوريون في الجولان المحتل عبر الوثيقة الوطنية التي أصدروها بتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٩٨١ عندما اتخذت السلطات الصهيونية قرارها المشؤوم بضم الجولان العربي السوري بعد إضرابهم الشامل آنذاك، رفضوا أي قرار تصدره «إسرائيل» لضم أرضهم إلى الكيان الصهيوني، وكذلك رفضوا القرارات الإسرائيلية التي من شأنها أن تؤدي إلى سلبهم شخصيتهم العربية السورية خلافاً للفقرة الخامسة من هذه الوثيقة التي نصت على عدم اعترافهم بمجموعة ما تسمى «المجالس المحلية» وأن رؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلونهم بأي حال من الأحوال، وإنهم اتخذوا قراراً لا رجعة فيه برفض فرض الهوية «الإسرائيلية» عليهم.
والعام الماضي، بعد أن علموا بالقرار الصهيوني الجديد الذي ينص على إجراء انتخابات «مجالس محلية» قاموا بتجديد موقفهم الرافض بقوة للإجراءات الإسرائيلية، وأنهم لن يعترفوا بها، أو يتعاملوا معها.
لقد رفض الكيان الصهيوني الانصياع للشرعية الدولية طوال السنوات السابقة، كما تمرد على قرارات الأمم المتحدة بإنهاء احتلاله للجولان العربي السوري المحتل وكرّس في قراره الجديد تمرده أيضاً، وعدم اعترافه بسيادة الدولة السورية على أراضي الجولان المحتل.
بعد ضم الجولان للكيان الصهيوني عام ١٩٨١ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٤٩٧ تاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٨١ جاء فيه: «إن قرار «إسرائيل» بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل ملغياً وباطلاً وليس له فاعلية قانونية على الصعيد الدولي»، وطلب مجلس الأمن من «إسرائيل» القوة المحتلة أن تلغي قرارها فوراً، كما أعلن مجلس الأمن أيضاً، في قراره هذا بأن جميع أحكام اتفاقية جنيف المعقودة بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ما زالت سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة من قبل العدو الصهيوني منذ عام ١٩٦٧.
إن الخطوة الأخيرة التي اتخذها الكيان الصهيوني بإجراء هذه الانتخابات تمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، ولاتفاقيات جنيف، كما جاءت هذه الخطوة استثماراً لدعم الإرهاب بشكل فاضح من خلال علاقته المباشرة مع « جبهة النصرة» المسجلة على لائحة الكيانات الإرهابية في مجلس الأمن وغيرها من المنظمات الإرهابية الأخرى، كما يشكل هذا الإجراء انتهاكاً صارخاً للقرار رقم ٤٩٧ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.
لقد رفضت الجمهورية العربية السورية القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بإجراء انتخابات «مجالس محلية» في الجولان العربي السوري المحتل رفضاً قاطعاً جملة وتفصيلاً، وأكدت أن الجولان المحتل هو جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، وأنه سيعود إلى وطنه الأم عاجلاً أم آجلاً، وشددت على وقوفها إلى جانب شعبنا العربي في الجولان المحتل الذي رفض بدوره قرار الضم عام ١٩٨١ وكذلك هذا القرار الأخير الصادر بتاريخ ١١ / ٧ / ٢٠١٧، كما أحالت هذا الموضوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك إلى مجلس الأمن الدولي لعل الضمير الأممي يصحو، ويدين هذا الاحتلال.

أنقرة ترفض مشاركة «بيدا».. ووفد غربي التقى «هيئة التفاوض»

دي ميستورا «يبحث» اللجنة الدستورية مع بومبيو قبل وصوله إلى دمشق!

| وكالات

قبل وصوله صباح اليوم إلى دمشق، بحث المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا الأزمة السورية مع داعمي المعارضة والمسلحين، وخاصة مسألة تشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، وسط إصرار تركي على رفض مشاركة حزب «الاتحاد الديمقراطي الكردي- بيدا» في اللجنة.
وكان مؤتمر الحوار الوطني في مدينة سوتشي الروسية الذي انعقد أواخر كانون الثاني الماضي دعا إلى تشكيل لجنة لمناقشة الدستور الحالي.
ومن المقرر أن يبدأ دي ميستورا صباح اليوم مباحثات في وزارة الخارجية والمغتربين، في زيارة وداعية قبل أن يغادر منصبه نهاية تشرين الثاني المقبل.
وناقش دي ميستورا أمس مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو «التقدم الذي حققه المبعوث الأممي في مسألة عقد اللجنة الدستورية»، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن الناطقة باسم الخارجية الأميركية، هيذر ناورت. وأعلنت ما تسمى بـ«المجموعة المصغرة» حول سورية، التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والأردن ومصر والسعودية، في نهاية أيلول الماضي أنها تصر على البدء السريع لعمل «اللجنة الدستورية» في جنيف، وطلبت من المبعوث الأممي أن يتحدث بحلول الـ٣١ من الشهر الجاري عما قد أنجزه بهذا الشأن، في حين انتقدت موسكو ضغط هذه المجموعة على دي ميستورا الذي أعلن أنه سوف يستقيل من منصبه أواخر الشهر الجاري، مشيرة إلى أن تحديد أي مواعيد معينة في هذا المجال خطأ كبير.
وذكرت «الوطن» أمس، نقلاً عن مصادر دبلوماسية غربية في جنيف أن دي ميستورا يأمل خلال زيارته إلى دمشق التشاور مع الجانب السوري لجهة قبول تدخله في لائحة أسماء الثلث الثالث لـ«اللجنة الدستورية» المكون من فعاليات المجتمع المدني، الأمر الذي ترفضه سورية والدول الضامنة لمسار أستانا على اعتبار أن مهمة دي ميستورا تسهيل الحوار وليس اختيار شخصيات وأسماء المتحاورين. وأضافت المصادر: إنه في حال لم يتوصل دي ميستورا إلى أي اتفاق مع الجانب السوري فمن المرجح أن يتم عقد مؤتمر «سوتشي ٢» منتصف تشرين الثاني المقبل لينبثق عنه اتفاق جديد أو معدل تجاه «اللجنة الدستورية» والجهات الممثلة فيها وعددها أيضاً، مع الإشارة إلى أن دمشق لن تقبل بدء المفاوضات في حال لم تكن تملك أغلبية النصف+١ في هذه اللجنة.
في شأن متصل، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو: إن روسيا أدركت بأن تنظيم «وحدات حماية الشعب» الكردي إرهابي، مضيفاً وفق وكالة «الأناضول» التركية: «لا يمكن أن يشارك تنظيم «ي ب ك» في لجنة صياغة الدستور في سورية، فلن نسمح بذلك».
بموازاة ذلك لم ترشح أي أنباء عن اجتماع جرى أمس لنواب وزراء خارجية الدول الضامنة لمسار «أستانا» (روسيا وتركيا وإيران)، بالإضافة إلى المبعوث الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف، في موسكو، على حين اعتبرت مواقع إلكترونية معارضة أن الاجتماع عقد «بصورة مفاجئة، إذ لم يتم الإعلان عنه من قبل، ما يعني أنه نُظّم بشكل عاجل».
وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أكدت مطلع الشهر الحالي، وجود صعوبة في تشكيل اللجنة، في حين توقع وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو في أيلول الماضي تشكيل اللجنة، الشهر الحالي.
في الغضون التقى وفد من «هيئة التفاوض» المنبثقة عن مؤتمر الرياض ٢ للمعارضة، في اسطنبول أمس، مع وفد من ممثلي الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وهولندا وبريطانيا والدنمارك. وذكرت «الهيئة» على صفحتها في موقع «فيسبوك» أن وفدها ترأسه رئيسها نصر الحريري، موضحة أن النقاش دار حول المستجدات والتطورات على الساحة الدولية فيما يخص الملف السوري.
وأضافت: بيّن رئيس «الهيئة» للممثلين الغربيين نتائج الاجتماعات واللقاءات الأخيرة التي أجرتها «الهيئة»، ومستجدات تشكيل «اللجنة الدستورية» على ضوء الاجتماع الأول لمرشحي المعارضة الذي تم في مقر «الهيئة» في الرياض، على حين أكد الممثلون الغربيون ضرورة بذل المزيد من الجهود الدولية لدعم العملية السياسية وتسريع عملية تشكيل «اللجنة الدستورية».
ونقلت «الوطن» في عددها أمس، عن مصادر دبلوماسية عربية أن المجال بات واسعاً أمام سفير النرويج لدى الصين منذ حزيران عام ٢٠١٧، غير بيدرسون، لخلافة دي ميستورا.

اعتصامات حاشدة في الجولان رفضاً لـ«الانتخابات المحلية» الإسرائيلية

| وكالات

انطلقت، أمس، اعتصامات حاشدة في ساحات الجولان العربي السوري المحتل، على أن تستمر لمدة أسبوع حتى انتهاء موعد انتخابات ما يسمى «المجالس المحلية الإسرائيلية» المزمع إقامتها، في تأكيد من أبناء الجولان رفضهم للمخططات الإسرائيلية، وتمسكهم بهويتهم الوطنية وتعلقهم بوطنهم سورية.
وتصاعد الرفض الشعبي لهذه الانتخابات التي أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن إجرائها نهاية الشهر الجاري بإحراق البطاقات الانتخابية ومقاطعة الترشح والانتخاب ورفع الشعارات المناهضة لمخططات الاحتلال والمطالبة بالعودة إلى الوطن الأم سورية.
وفي هذا الإطار، قال الأسير المحرر نزيه إبراهيم، وفق وكالة «سانا» للأنباء: إننا كعرب سوريين في الجولان المحتل لا يمكن أن نكون إلا مع وطننا وأرضنا وإن أي محاولة لكيان الاحتلال الإسرائيلي للخداع لن تمر على أهل الجولان المحتل.
من جانبه، قال أحد أبناء الجولان، مرزوق شعلان: نحن أبناء الجولان العربي السوري المحتل نؤكد أننا سنبقى مقاومين لكل محاولات كيان الاحتلال الصهيوني تمرير مشاريعه.
بدوره توفيق عماشة، من أبناء الجولان أيضاً، استنكر الانتخابات والمجالس المحلية المفروضة على أبناء الجولان المحتل.

أهالي الجولان السوري المحتل يعتصمون رفضاً لـ«الانتخابات المحلية» الإسرائيلية (عن الانترنت)

من جهته صالح شمس من أبناء الجولان المحتل، قال: إن هذه الانتخابات لا تعبر عنا ونرفض الانخراط بهذه المسرحية الهزلية.
وذكرت «سانا» أنه اعتباراً من يوم أمس انطلقت اعتصامات حاشدة في ساحات الجولان كنوع من التحرك الشعبي على الأرض وستستمر لمدة أسبوع حتى انتهاء موعد الانتخابات المزمع إقامتها.
على خط موازٍ، جدد الأسير المحرر بشر المقت، رفض أهالي الجولان للمخططات الإسرائيلية المتمثلة بإجراء انتخابات ما يسمى «المجالس المحلية»، وقال وفق وكالة «سانا»: إن أبناء الجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من الوطن الأم سورية ويقفون صفاً واحداً ضد هذه الانتخابات وسيجبرون الاحتلال على إلغائها. وشدد المقت على أن أهالي الجولان واثقون بالنصر والخلاص من الاحتلال الإسرائيلي الذي أخفق في طمس تاريخ وهوية الجولان السوري المحتل.
وكان أهالي الجولان السوري المحتل أعلنوا رفضهم لهذه الانتخابات التي أعلنت سلطات الاحتلال عن إجرائها نهاية الشهر الجاري بإحراق البطاقات الانتخابية ومقاطعة الترشح والانتخاب وتنفيذ اعتصامات يومية ورفع الشعارات المناهضة لمخططات الاحتلال والمطالبة بالعودة إلى الوطن سورية.
وأعاد مشهد إحراق البطاقات إلى الأذهان، الموقف المشرف لأبناء الجولان المحتل قبل ٣٦ عاماً عندما أعلنوا الإضراب الوطني المفتوح عام ١٩٨٢ وأحرقوا الهوية المفروضة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليهم وطردهم رئيس وزراء العدو آنذاك شمعون بيريز.
وأكدت وزارة الخارجية والمغتربين مؤخراً رفض سورية قيام الاحتلال الإسرائيلي بإجراء انتخابات لما يسمى «المجالس المحلية» في قرى الجولان، مشددة على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، وسيعود إلى الوطن سورية عاجلاً أم آجلاً.
والاحتلال الإسرائيلي للجولان يشكل انتهاكاً جسيماً لنصوص ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني وخصوصاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وللمواطنين العرب السوريين في الجولان، الحق في رفض الاحتلال ومقاومته.
ووجهت إدانات دولية عديدة لقرار الكنيست الإسرائيلي لعام ١٩٨١ القاضي بتطبيق القوانين الإسرائيلية على الجولان ورفض كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها وتتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تغيير طبيعة الجولان المحتل واعتبارها باطلة ولاغية وليس لها أي إثر قانوني.

ترقب لتحرير ثاني دفعات مخطوفي السويداء اليوم.. والاحتلال الأميركي في التنف: وجودنا لا يزال ضرورياً!

الجيش يصد داعش في محيط السخنة شمال شرق مدينة تدمر

حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن – وكالات

صد الجيش العربي السوري، أمس، هجوماً لتنظيم داعش الإرهابي جنوب شرق بلدة السخنة بالريف الشمالي الشرقي لمدينة تدمر، على حين تأجل تحرير الدفعة الثانية من مخطوفي السويداء لدى التنظيم إلى اليوم لأسباب غير معلومة.
وذكرت وكالة «سبوتنيك» للأنباء، أمس، أنه ولأسباب غير معروفة، تأجل تحرير الدفعة الثانية منهم والتي تضم ٧ سيدات و٣ أطفال إلى فجر غد الأربعاء (اليوم).
وكان من المنتظر أن تحتفل محافظة السويداء، صباح أمس، بتحرير الدفعة الثانية من براثن داعش، بعدما أكد محافظ السويداء عامر العشي السبت الماضي أنه، وبجهود الجهات المعنية، تم تحرير ستة من مختطفي السويداء، ووعد بتحرير باقي المخطوفين «في القريب العاجل».
ولفتت «سبوتنيك» إلى أنه كان من المقرر أن يقابل تحرير الدفعة الثانية استلام التنظيم الإرهابي «٣٠ داعشية سيتم إطلاق سراحهن من سجون الجيش الأميركي والميليشيات التابعة له في منطقة شرق الفرات، إلا أن أسباباً غير معروفة أدت إلى تأجيل التنفيذ». ونقلت الوكالة عن مصدر لم تسمه أن المرحلة الثالثة والأخيرة من الاتفاق التي تأتي في خطوة مقبلة، ستشمل عودة آخر ١٣ مختطفة لدى داعش إلى منازلهن في محافظة السويداء مقابل إطلاق سراح عدد إضافي من النساء الداعشيات.
وأعرب المصدر عن اعتقاده بأن مباحثات ثنائية دارت بين الجانبين الروسي والأميركي قبل التوصل إلى الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، لافتاً إلى وجود عدد كبير من القادة الأجانب في الجيب الداعشي المحاصر بـ«تلول الصفا» في البادية الشرقية لريف دمشق.
ورجح المصدر، أن يتم نقل هؤلاء إلى منطقة «هجين» في ريف دير الزور الشرقي الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش على الضفة الشرقية لنهر الفرات.
من جهة ثانية، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي في حمص لـ«الوطن»، أن وحدة مشتركة من الجيش والقوات الرديفة اشتبكت مع مجموعة إرهابية مسلحة تابعة لتنظيم داعش خلال محاولتهم التسلل والعبور على إحدى المحاور الترابية الواقعة إلى الجنوب الشرقي من بلدة السخنة بالريف الشمالي الشرقي لمدينة تدمر في أقصى ريف حمص الشرقي، وتمكنت من إيقاع عدد من مسلحي داعش بين قتيل ومصاب قبل أن يلوذ الباقون بالفرار.
بدوره نفذ الطيران الحربي في سلاح الجو السوري ثلاثة غارات جوية استهدف خلالها أهدافاً متحركة للتنظيم على اتجاه سد عويرض ومحيط المحطة الثانية وعلى مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في البادية الشرقية وأوقع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وكبده خسائر جديدة بالأرواح والعتاد. وبدا لافتاً مواصلة قاعدة التنف التي أقامها الاحتلال الأميركي النأي بنفسها عن وجود داعش بقربها رغم ما تزعمه الولايات المتحدة من أن احتلالها لأراض سورية هو لمكافحة التنظيم.
وأول من أمس زار قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فوتيل، القاعدة وزعم أن «التحالف الدولي» الذي تقوده بلاده قضى إلى حد بعيد على قدرة داعش على احتلال أراض جديدة في سورية.
ونقلت صحيفة «ميليتري تايمز» الأميركية أمس عن فوتيل قوله: إن «وجود القوات الأميركية في قاعدة التنف العسكرية لا يزال ضرورياً للتصدي للنشاط الإيراني المتزايد في المنطقة».
ورافق فوتيل مجموعة من الصحفيين، وذلك في أول مرة تفتح فيها القاعدة الأميركية أبوابها أمام وسائل الإعلام، وفقاً لوكالة «أسوشيتد برس»، التي لفتت إلى أن وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» طلبت من الصحفيين عدم تغطية الحدث حتى مغادرة فوتيل للمنطقة، وذلك «لدواع أمنية». ولفت فوتيل إلى أن مهمة التحالف في التنف لم تتحول إلى حملة ضد إيران، زاعماً أن دور التحالف هو «تهيئة الظروف للتسوية السياسية في سورية»، من دون أن يخفي أن الوجود الأميركي في سورية «يشكل أداة ضغط في أيدي الدبلوماسيين الأميركيين».
وقدرت الوكالة الأميركية عدد جنود «التحالف» في القاعدة ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ جندي معظمهم أميركيون، وهم يدربون مسلحي ميليشيا «مغاوير الثورة» التي تضم نحو ٣٠٠ مسلح.

أعادوا «السلاح الثقيل» إلى المنطقة!

الإرهابيون يصعدون في «منزوعة السلاح» والجيش يرد

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

رد الجيش العربي السوري على خروقات الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية لـ«اتفاق إدلب» واستهدف مواقعها بأرياف حماة وحلب واللاذقية.
وبعد أن رفضت التنظيمات الإرهابية الخروج من المنطقة «منزوعة السلاح» التي حددها الاتفاق، أعادت تلك التنظيمات وميليشيات مسلحة أخرى السلاح الثقيل إلى الكثير من مواقع وجودها السابقة ضمن «منزوعة السلاح».
وفي التفاصيل، فقد استهدف الجيش بصليات نارية كثيفة من رشاشاته الثقيلة تحركات لمجموعات إرهابية من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، في أطراف قرية اللطامنة بريف حماة الشمالي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة.
كما دكت وحدات مشتركة من الجيش والقوات الرديفة برمايات مدفعية تحركات لميليشيات مسلحة ترفع شارات «النصرة»، وذلك في قرية السرمانية بريف حماة الغربي، وهو ما أدى إلى مقتل العديد من أفرادها وتدمير عتادها الحربي ومنه عربات بيك آب مزودة برشاشات ثقيلة ومتوسطة ودراجات نارية.
وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الوضع العام في المنطقة «منزوعة السلاح» بريف إدلب لمّا يزلْ مستقراً ولا جديد في الوضع الميداني حتى ساعة إعداد هذه المادة.
وأوضح المصدر، أن دفعة جديدة من العائلات التي هجّرها الإرهابيون من قراها في بعض المحافظات فيما سبق، عبرت أمس إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش العربي السوري في ريف إدلب الجنوبي الشرقي من معبر أبو الظهور من مناطق المسلحين، وتم نقلها إلى قراها في أرياف حلب وإدلب وحماة.
وفي خرق لاتفاق إدلب، وبما يؤكد عدم التزام تركيا بتنفيذ الاتفاق، ذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، أن مسلحي تنظيم «أجناد القوقاز» الإرهابي المنتشرين بالقرب من نقطة المراقبة التي أنشأها جيش الاحتلال التركي في الصرمان بريف إدلب، استهدفوا مواقع الجيش ببلدة كفريا، في وقت استهدف فيه مسلحو «الحزب الإسلامي التركستاني» وميليشيا «لواء صقور الغاب» نقاط الجيش بعد نقلهم أسلحة وذخائر إلى المنطقة «منزوعة السلاح».
ونقلت «سبوتنيك» عن مصدر عسكري قوله: «إن مسلحي تنظيم «أجناد القوقاز» المنتشرين بالقرب من النقطة التركية في بلدة الصرمان، قاموا باستهداف مواقع الجيش السوري في بلدة كفريا شرق إدلب بالرشاشات الثقيلة ما دفع قوات الجيش للرد على مصادر إطلاق النيران، مستهدفة مواقع المسلحين وتحركاتهم حيث تطور المشهد الميداني إلى اشتباكات عنيفة بين الطرفين من دون أن ينجم عن ذلك أي تغيير بخريطة السيطرة».
في الغضون، شهدت جبهة سهل الغاب تصعيداً من مسلحي «الحزب الإسلامي التركستاني» و«لواء صقور الغاب»، حليف «جبهة النصرة»، على محاور السرمانية والمشاريع، ومحيط بلدة الحواش، حيث عمل المسلحون على نقل عتاد وذخيرة قبل استهدافهم لنقاط الجيش القريبة، ما دفع القوات السورية إلى توجيه ضربات مدفعية مركزة استهدفت مواقع المسلحين، دمرت ثلاثة من هذه المواقع، وأدت إلى مقتل وإصابة عدد من الإرهابيين.

عودة مجموعة من العائلات المهجرة إلى قراهم عبر ممر أبو الظهور بريف إدلب أمس (أ.ف.ب)

ونقلت «سبوتنيك» عن قائد ميداني قوله: إن المجموعات المسلحة لا تزال تعمل على تحصين مواقعها ونقل أسلحة وعتاد وذخائر إلى جبهات القتال في المنطقة منزوعة السلاح إضافة إلى استمرار استهدافها لمواقع الجيش السوري بشكل شبه يومي، موضحاً أن القوات السورية على أتم الاستعداد لأي تصعيد عسكري على هذه الجبهات وبأي وقت كان.
في الأثناء، استهدف تنظيم «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لـ«النصرة»، أحياء سكنية في مدينة حلب بصلية من القذائف الصاروخية.
ووفق «سبوتنيك» «فإن مسلحي هيئة تحرير الشام، استهدفوا أحياء الخالدية والزهراء وشارع النيل السكنية في حلب بعدة قذائف صاروخية، ما أدى لإصابة طفل وإلحاق أضرار مادية كبيرة بالممتلكات العامة والخاصة».
ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري، قوله: «إن وحدات الجيش ردت على مصادر إطلاق القذائف بقصف مواقع وتحركات مسلحي «جبهة النصرة» في جمعية الزهراء غرب حلب».
وأكد المصدر، أن الميليشيات المسلحة لا تزال حتى اللحظة تحتفظ بسلاحها الثقيل على جبهات ريف حلب الشمالية الغربية، وتعمل على التصعيد اليومي من خلال استهداف مواقع الجيش والأحياء السكنية.
لكن مصادر إعلامية معارضة داعمة للإرهابيين، ذكرت أن الهدوء الحذر يسيطر على المنطقة «منزوعة السلاح» في كل من حماة وإدلب واللاذقية وحلب، وذلك منذ ما بعد منتصف ليل الاثنين الثلاثاء وحتى صباح أمس، التي تدخل بدورها حيز التنفيذ في يومها التاسع على التوالي، من دون أي مستجدات وتغييرات، إذ لم تنسحب الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، من مواقعها، وأخفقت المخابرات التركية في إقناعها بالانسحاب.
إلى ذلك، كشف مسؤول عسكري تركي، عن الخطوة الجديدة لـ«اتفاق إدلب»، موضحاً أنه «في غضون الأيام القليلة القادمة سيتم البدء بتسيير دوريات عسكرية تركية ضمن مناطق منزوعة (السلاح الثقيل) الخاضعة لسيطرة التنظيمات المسلحة بريف حماة».
وأضاف: إنه «سيتم الإشراف أمنياً على الطريق الدولي والمعبر الأول في مدينة مورك ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين من الجانب التركي».
من جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية معارضة، أن الشرطة الروسية انسحبت من نقاطها التي نشرتها في ريف حمص الشمالي، بموجب اتفاق «التسوية» الذي أعاد المنطقة إلى سيطرة الدولة السورية.